الفائز بالجائزة.

فتح حساب توفير قبل عام فقط

الأرقام تبتسم لمزارع من قباطية ليفوز بـ ٥٠ ألف شيكل من بنك الأردن

جنين - ابتسمت الأرقام للمزارع عصام أحمد محمود نزال من قباطية بمحافظة جنين والمدخر لدى بنك الأردن - فرع قباطية منذ عام فقط، ليفوز بجائزة قدرها ٥٠ ألف شيكل، ضمن حملة حسابات التوفير ٢٠١٧ التي تحمل شعار "في أرقام بتغير حياتك"، حيث تتضمن الحملة جائزة كل أسبوعين بقيمة ٥٠ ألف شيكل خلال عام ٢٠١٧، وجائزة في نهاية العام بقيمة مليون شيكل.

وبدت علامات السعادة والفرحة على وجه السيد عصام نزال عندما تمت مفاجأته من البنك والاحتفال بتسليمه الجائزة بحضور رجاء الجبارين مسؤولة العلاقات العامة في البنك وحسن كميل - مسؤول أول مبيعات وخدمات فرع قباطية، بالإضافة إلى موظفي وموظفات الفرع وممثلين عن مؤسسات إعلامية وإعلانية حضرت لتغطية الحدث.

وأعرب نزال عن فرحته الشديدة بهذه الجائزة التي لم تكن متوقعة، ودعا الجميع إلى فتح حساب توفير في بنك الأردن للاستفادة من الخدمات المصرفية المميزة التي يقدمها، إلى جانب الجوائز التي يقدمها على مدار العام، مشيراً إلى أنه فتح حساب توفير في العام ٢٠١٦ لدى فرع قباطية، ويقوم بتغذية حسابه بين الحين والآخر، مشيداً بالمهنية العالية والسهولة والوضوح في التعامل من موظفي البنك.

بدوره، قال المدير الإقليمي لبنك الأردن في فلسطين حاتم الفقهاء "إن البنك يهدف من خلال الحملة إلى التأكيد على أن حساب التوفير يساهم في تغيير حياة المواطن بالمستقبل، وهذه الجوائز بمثابة حافز ومصدر توعية للمواطنين على أهمية هذا الهدف المجتمعي الذي من خلاله نساهم في تطوير فكرة التوفير والادخار لوقت الحاجة".

وأكد الفقهاء "سعي البنك بشكل مستمر للمحافظة على تفوقه في أدائه وخدماته، وكذلك تفوقه في الجوائز المختلفة التي يقدمها لعملائه ضمن البرامج والحملات المتعددة"، مقدما التهنئة والمباركة للفائز وعائلته، متمنيا التوفيق والنجاح لكافة عملاء البنك في السحوبات القادمة، داعيا الجميع "لفتح حسابات توفير لدى بنك الأردن أو تغذية حساباتهم القائمة ليتمكنوا من الدخول في السحوبات القادمة من الحملة".

دعم العمال والمجتمعات المحلية ضروري لإنعاش قطاع النفط الليبي

حقل الشرارة النفطي (ليبيا) - "رويترز": حين زار رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الحكومية في ليبيا حقل الشرارة في أوائل تموز، تزاحم وجهاء المنطقة وعمال داخل قاعة مؤتمرات للسؤال عن الوظائف والتدريب والخدمات التي يمكن تقديمها للسكان المحليين.

تسأل هؤلاء متى سيظهر أثر زيادة إنتاج البلاد النفطي على قراهم؟ ورد مصطفى صنع الله بأنهم تحلوا بالكثير من الصبر لكنه أشار إلى أنهم بحاجة إلى الاستمرار في التحلي بذاك الصبر قليلا.

وزادت المؤسسة الوطنية للنفط الإنتاج إلى أكثر من مليون برميل يوميا بنهاية حزيران للمرة الأولى منذ ٢٠١٣، في إنجاز بدا شبه مستحيل بعد الفوضى التي تلت الإطاحة بمعمر القذافي في ٢٠١١.

وحققت المؤسسة الوطنية للنفط ذلك من خلال استرضاء الوجهاء وفضح من يقفون وراء الإغلاقات وشق طريقها في خضم الكثير من الخلافات القبلية المربكة حيث أعادت فتح حقول وأصلحت البنية التحتية.

لكن تعافي الإنتاج، المهم لبقاء ليبيا، هش.

ولكي يستمر الإنتاج، يجد رئيس المؤسسة الوطنية للنفط نفسه مضطرا إلى أن يجوب البلاد بانتظام ويسترضي الفصائل المسلحة والجماعات المحلية في الوقت الذي يدخل فيه في شد وجذب مع الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس بشأن الموازنة والسيطرة على قطاع النفط.

وحتى إذا استطاعت المؤسسة الوطنية للنفط الاستمرار في منع إغلاق الموانئ والحقول، والذي أعاق إنتاج ليبيا في السنوات الأخيرة، فإن هدفها المتمثل في زيادة الإنتاج إلى ١,٢٥ مليون برميل يوميا في وقت لاحق من هذا العام سيكون صعب التحقيق.

والإنتاج متذبذب بالفعل بسبب مشكلات ترتبط بالإغلاقات الطويلة وقلة الصيانة ونقص الاستثمار.

وصدأت خطوط الأنابيب المعطلة كما سرق اللصوص الكابلات النحاسية في منشآت النفط المهجورة بينما لم يتم تنفيذ أي أعمال حفر ج ديدة لثلاث سنوات وعاد القليل من المتعاقدين الأجانب. وهناك حاجة ملحة للمال من أجل إحلال البنية التحتية وصيانتها.

وقال صنع الله لـ"رويترز" في طريق عودته من زيارة لحقل الشرارة وحقل الفيل الواقع في جنوب غربي البلاد "ما لم يتوافر لنا المال، لن نكون فحسب غير قادرين على زيادة الإنتاج بل إننا لن نستطيع الحفاظ عليه حتى.. إلى الآن لم نحصل على درهم واحد".

ومن بين الأطراف التي تراقب الوضع عن كثب منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي ترغب في زيادة أسعار النفط العالمية.

وأعفت (أوبك) ليبيا ونيجيريا العضوتين في المنظمة من اتفاق لخفض الإنتاج دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني، لكن المنظمة تدرس حاليا ما إذا كان يجب وضع سقف للإنتاج الذي يزيد سريعا ومتى.

ومن المنتظر أن يعرض صنع الله خططه للإنتاج في اجتماع بين (أوبك) ومنتجين مستقلين للنفط سيعقد في روسيا يوم السبت القادم.

صراع وإغلاقات

لدى ليبيا أكبر احتياطيات نفط مؤكدة في أفريقيا. وقبل الانتفاضة التي قتل خلالها القذافي، كانت ليبيا تضخ كميات تصل إلى نحو ١,٦ مليون برميل يوميا معظمها من الخام الخفيف المنخفض الكبريت والذي يجري شحنه إلى أوروبا.

لكن منذ العام ٢٠١٣ تسببت الإغلاقات والقتال المرتبط بالصراع الذي انتشر في أنحاء البلاد في إضعاف القطاع بشدة.

وأغلق قادة جماعات مسلحة موانئ وخطوط أنابيب وأضرم مسلحون النار في صهاريج التخزين في الوقت الذي تعرضت فيه بعض المنشآت النفطية للنهب. ونفذت تلك الإغلاقات مجموعات مسلحة كانت إما تطالب بزيادة الأجور أو تسعى لاقتطاع مصدر من إيرادات الحكومة.

وسعت حكومة تأسست في شرق البلاد إلى بيع خامها عبر مؤسسة وطنية موازية للنفط في بنغازي لكنها عجزت عن ذلك.

ونجت المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس من الصراع دون أن تتأذى نسبيا، لتظهر باعتبارها ربما المؤسسة الكبرى الوحيدة التي كان بمقدورها العمل بفعالية في أنحاء البلاد.

ويسافر صنع الله، الذي جرى تعيينه رئيسا للمؤسسة الوطنية للنفط في أيار ٢٠١٤، وزملاؤه بحرية ليجتمعوا مع السكان على عكس رجال السياسة الذي ينقسمون إلى حد كبير بين الشرق والغرب ونادرا ما يخاطرون بالخروج من أماكن تمركزهم.

وفي الصيف الماضي، انخفض الإنتاج دون ٢٥٠ ألف برميل يوميا ليبدأ صنع الله حملة ضد الإغلاقات وليتنقل عبر الأراضي الليبية الشاسعة على متن طائرة صغيرة.

وقال صنع الله البالغ من العمر (٦٥ عاما)، وهو مهندس كيميائي ومدير سابق للعمليات عمل بالمؤسسة الوطنية للنفط لأكثر من ثلاثة عقود، "منذ تموز الماضي، وعلى مدار عام وأنا أتنقل باستمرار (بين) جميع حقول النفط وجميع القبائل وجميع أماكن الإغلاق. جلست معهم كلهم وشرحت المشكلة.. لكي تحل المشكلات أنت بحاجة للحديث وجها لوجه".

وحدثت انفراجة كبيرة في أيلول حينما فقد إبراهيم الجضران، وهو زعيم جماعة مسلحة أغلقت عددا من الموانئ الرئيسية ونديد به صنع الله علنا، السيطرة على مرافئ لصالح خليفة حفتر القائد العسكري الذي يتخذ من شرق ليبيا مقرا له.

وسمح حفتر سريعا للمؤسسة الوطنية للنفط بإعادة فتح موانئ وربط الحقول.

وبعد ثلاثة أشهر انتهي إغلاق استمر عامين لخطوط أنابيب تمتد إلى حقلي الشرارة والفيل بالقرب من مدينة الزنتان الواقعة في غرب البلاد، وذلك بعد وساطة مؤسسة النفط لأشهر مع الفصائل الضالعة في الإغلاق. ويشكل الحقلان في الوقت الحالي نحو ثلث إجمالي إنتاج ليبيا.

وخلال زيارة صنع الله إلى الفيل والشرارة، وجه تحية حارة إلى الموظفين وزعماء المجتمع المحلي والحراس ووقف لالتقاط الصور ومصافحة الرجال قبل أن يخوض نقاشات بشأن الأوضاع المحلية وطلبات المساعدة.

وفي الشرارة، سلم صنع الله مؤن إلى مدينة أوباري القريبة شملت مئات الأسرة ومستلزمات مدارس. وقال زعيم محلي في منطقة حقل الفيل إنه بحاجة إلى مضخات للمياه ومحطات للوقود وملاعب لكرة القدم ومتنزهات ترفيهية.

ولم يقدم صنع الله تفاصيل بشأن ما وعد به تحديدا في اتفاقاته المختلفة لإعادة فتح حقول أو خطوط أنابيب لكنه يصر على أنه لم يعرض أموالا نهائيا.

وقال صنع الله "لب الموضوع هو أن تشرح للناس اليوم في حقلين للنفط أن لدينا شراكة مع أصحاب حصص". وقال إن رسالته مفادها "الإنتاج أمر بالغ الأهمية لكم أيضا وليس لنا فحسب".

مخاطر

هناك حدود ومخاطر أمام استراتيجية المؤسسة الوطنية للنفط.

وتعجز حكومة الوفاق الوطني في طرابلس عن بسط سلطتها أو التغلب على فصائل في الشرق منذ أن تولت الحكم في آذار من العام الماضي، وهو ما يعني أن تهديدات سياسية وأمنية أكبر لإنتاج ليبيا ما زالت تلوح في الأفق.

وساءت العلاقات بين حكومة الوفاق الوطني والمؤسسة الوطنية للنفط بسبب خلاف تعاقدي مع شركة فنترشال الألمانية للنفط التي تملك امتيازين في الشرق. واتهمت مؤسسة النفط الليبية الحكومة باستغلال الخلاف لبسط سلطتها على قطاع النفط واتهمت فنترشال بالتواطؤ مع حكومة الوفاق الوطني.

وقال صنع الله إن السياسيين بحاجة إلى وقف التنافس على السيطرة على الموارد النفطية ومنح المؤسسة الوطنية للنفط الموازنة التي تحتاجها.

وترد حكومة الوفاق الوطني بأنه حتى مع ارتفاع إنتاج النفط تظل الأموال محدودة. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات النفطية ١٦,٦ مليار دينار ليبي (١١,٤ مليار دولار) هذا العام وفقا للبنك المركزي وهي بذلك ما زالت أقل بكثير من ٢١ مليار دينار (١٤,٥ مليار دولار) تلزم لدفع أجور موظفي الحكومة وحدهم.

ويظل العمال والسكان المحليون قلقين ومتضررين من انخفاض مستويات المعيشة لسنوات، حتى ان موظفي قطاع النفط يجدون صعوبة في الحصول على رواتبهم.

وعانى حقل الشرارة البالغ إنتاجه نحو ٢٧٠ ألف برميل يوميا من إغلاقات قصيرة حين تم إغلاق صمامات الحقل في آذار ونيسان ومرة أخرى حينما نفذ موظفون إضرابا بعد أن غرق عامل في حوض سباحة في الحقل في حزيران.

ولم يتم فتح حقل الفيل الذي يضخ حاليا نحو ٦٠ ألف برميل يوميا حتى أيار بسبب احتجاج الحراس.

وقال صنع الله إن المؤسسة الوطنية للنفط تفعل ما بوسعها للمجتمعات المحلية الواقعة قرب المنشآت النفطية لكن الأمر يستغرق وقتا.

وقال صنع الله في مقابلة مع "رويترز" في أيار "لا يمكننا أن نحل محل حكومة... لا يمكننا القيام بكل شيء".

للمشاركة في الملتقى ٢٣ للطلبة العرب

مصرفا القدس والاستثمار الفلسطيني يسهمان في تغطية تكاليف سفر طلبة من "القدس المفتوحة"

رام الله - أسهم مصرفا "القدس" و"الاستثمار الفلسطيني" في تغطية تكاليف سفر ٢٢ طالباً من جامعة القدس المفتوحة، سيشاركون مع عدد من نظرائهم في الملتقى ٢٣ لتدريب طلبة الجامعات العربية، الذي سيعقد في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في الإمارات العربية المتحدة.

وينظم الملتقى اتحاد الجامعات العربية، وتشارك فيه جامعة القدس المفتوحة بشكل مميز سنويا، ويشارك فيه الطلبة في فرص تدريب في عدد من الجامعات العربية، وتقوم بإرسال مجموعة من طلبتها من مختلف الفروع التعليمية.

وتبرع بنك القدس بمبلغ ٤٦٣٠ دولاراً أميركياً، فيما تبرع بنك الاستثمار الفلسطيني بمبلغ ٢٠٠٠ دولار، لتغطية تذاكر سفر الطلاب ومواصلاتهم ومصروفاتهم ذهاباً وإياباً.

وقدم د. يونس عمرو رئيس الجامعة شكره للمؤسستين المتبرعتين، مؤكداً سعي الجامعة لتطوير علاقتها مع كل المؤسسات في الوطن وخارجه. وأكد أيضاً حرص الجامعة على تطوير طلبة الجامعة وتحسين إمكانياتها ليصبح خريجوها مميزين في كل المحافل العربية والدولية، فهم يملكون كل المهارات التي تؤهلهم للتنافس بجدارة على فرص العمل والتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلية والخارجية.

وقال عميد شؤون الطلبة د. محمد شاهين إن هذا الدعم مرتبط برؤية الجامعة بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص والأهلي والحكومي، وسيسهم في التحاق الطلبة بفرص تدريب خارجية في مجال تخصصهم، تسهم في تطوير مهاراتهم الشخصية والاجتماعية والتخصصية، بالإضافة إلى المردود المهم في التواصل والتفاعل مع نظرائهم من كل الأقطار العربية المنضوية تحت لواء الجامعات العربية.

وبين أن القدس المفتوحة تحرص سنوياً على المشاركة في ملتقيات التدريب والملتقيات الإبداعية التي تنظم من خلال المجلس العربي لتدريب طلاب الجامعات العربية المنبثق عن اتحاد الجامعات العربية، إذ إن مشاركة القدس المفتوحة كانت مميزة في الأعوام السابقة، سواء من حيث نوعية فرص التدريب، وعددها، والبحوث المشاركة في الملتقيات الإبداعية، والحصول على المراتب العليا.

من جانبه، قال أكرم عبد اللطيف جراب، رئيس مجلس إدارة بنك القدس، إن هذا التبرع يأتي في إطار مساعي البنك للقيام بمسؤوليته المجتمعية تجاه أبناء شعبه، مشدداً على أهمية العلاقة المميزة التي تربط البنك بجامعة القدس المفتوحة، كما أشار إلى أن بنك القدس ومنذ بداية العام ٢٠١٧م دعم قطاع التعليم باختلاف مستوياته وبشتى الوسائل المتاحة؛ فقد قدّم دعمه لجامعة الخليل وجامعة بيرزيت ومعهد الأزهري في غزة، فضلاً عن مدارس ورياض الأقصى الإسلامية ومدرسة بيتونيا الأساسية، بالإضافة إلى جمعية قرية المعلمات لدعم الطلاب المقدسيين.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار الفلسطيني عبد العزيز أبو دية، إن بنك الاستثمار الفلسطيني واحد من المكونات الأساسية للقطاع المصرفي الفلسطيني، وهو بنك يعمل بالشراكة مع القدس المفتوحة على تقديم الخدمات المصرفية للطلبة والعاملين في جامعة القدس المفتوحة. وشدد على اعتزاز البنك بالعلاقة الاستراتيجية التي تربطه بالقدس المفتوحة، مشيراً إلى العمل الدائم من أجل تعزيزها وتطويرها.

دراسة: ارتفاع غير مسبوق لنسبة الأجانب بمجالس إدارات أكبر ٣٠ شركة ألمانية

فرانكفورت - د.ب.أ: انتهت نتائج دراسة إلى حدوث ارتفاع غير مسبوق في نسبة الأجانب داخل مجالس إدارات أكبر ٣٠ شركة ألمانية، مدرجة في مؤشر داكس القياسي لبورصة فرانكفورت.

وأوضحت نتيجة الدراسة، التي أجرتها شركة الاستشارات (زيمون كوخر وشركاء)، أن نسبة الأجانب في هذه الشركات تخطت لأول مرة خلال ما يقرب من ٣٠ عاما، هي عمر مؤشر داكس، حاجز الـ٣٠٪.

ووفقا للدراسة، فقد وصلت نسبة المدراء الأجانب في هذه الشركات بحلول مطلع تموز الجاري، إلى ٣٠٫٨٪ مقارنة بـ٢٧٫٢٪ في نفس الفترة من العام الماضي.

ويبلغ إجمالي أعضاء مجالس إدارات أكبر ٣٠ شركة ألمانية ٢٠١ مدير ينحدرون من ٢٠ دولة، وهناك مدير أجنبي واحد على الأقل في مجالس ٢٥ شركة من الشركات الثلاثين، فيما تخلو مجالس إدارات خمس شركات فقط من الأجانب.

ووصلت نسبة المدراء الأجانب إلى أعلى مستوى لها داخل مجلسي إدارة اديداس وفرزينيوس ميديكال كير، حيث بلغت النسبة في كل مجلس من المجلسين ٧١٫٤٪ (بواقع خمسة مدراء أجانب من أصل سبعة هم أعضاء كل مجلس إدارة).

من ناحية أخرى، يبلغ إجمالي عدد النساء في مجالس إدارات أكبر ثلاثين شركة ألمانية، ٢٦ امرأة، وبلغت نسبة النساء الأجنبيات بينهن ٤٦٫٢٪.

وفيما يتعلق برؤساء مجالس الإدارات، فإن الأجانب يمثلون ٢٠٪ بين هؤلاء، إذ أن هناك شخصا أجنبيا على رأس مجلس الإدارة في ست شركات من هذه الشركات الثلاثين، وكانت هذه النسبة وصلت إلى ٢٨٪ في العام ٢٠١٣، وتوقعت الدراسة معاودة الوصول إلى هذا الحد في السنوات المقبلة.

ارتفاع الصادرات التركية إلى قطر في حزيران ٥١,٥٪

أنقرة - الأناضول: سجلت الصادرات التركية إلى قطر عقب الحصار المفروض عليها، ارتفاعا بنسبة ٥١,٥٪ خلال حزيران الماضي مقارنة مع أيار الماضي.

وساهم التقارب التركي القطري عقب فرض السعودية ومصر والإمارات والبحرين حصاراً برياً وبحريا وجوياً عليها في ٥ حزيران المنصرم، في إكساب العلاقات التجارية بينهما زخما جديدا.

وبحسب بيانات مجلس المصدرين الأتراك، فإن صادرات تركيا إلى قطر خلال حزيران ارتفعت بنسبة ٥١,٥٪ مقارنة مع الشهر السابق عليه، ليبلغ إجمالي قيمتها ٥٣,٥ مليون دولار.

وتحتل المواد الغذائية والفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية والمياه، صدارة قائمة الصادرات التركية إلى قطر.

وبحسب معطيات اتحاد المقاولين الأتراك، فإن الشركات التركية تولت إنجاز ١٢٨ مشروعا بقيمة ١٤,١ مليار دولار في قطر، من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧.

وفي ١٢ تموز الجاري، أعلن وزير الاقتصاد التركي، نهاد زيبكجي، أن بلاده أرسلت ١٩٧ طائرة شحن و١٦ شاحنة وسفينة واحدة إلى قطر، لتلبية احتياجاتها اليومية، منذ ٥ حزيران الماضي.

وفي ٥ حزيران المنصرم، قطعت كل من السعودية ومصر والإمارات والبحرين علاقاتها مع قطر بدعوى "دعمها للإرهاب"، وفرضت عليها حصاراً برياً وبحريا وجوياً، فيما نفت الدوحة الاتهامات، معتبرة أنها تواجه "حملة افتراءات وأكاذيب".

صندوق النقد يتوقع نمو القطاع غير النفطي السعودي ١,٧ بالمائة في ٢٠١٧

نيويورك - الأناضول: توقع صندوق النقد الدولي، أن يرتفع نمو القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية إلى ١,٧ بالمائة في العام الجاري.

وذكر الصندوق في تقرير، امس، أن النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيقترب من "الصفر"، مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي النفطي في إطار التزامات المملكة بمقتضى اتفاق "أوبك".

وتستهدف السعودية تحقيق ميزانية متوازنة في ٢٠٢٠، بحسب إعلان موازنة الأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ نهاية العام الماضي.

وقال التقرير - جاء عقب ختام مشاورات المادة الرابعة للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مع السعودية في ١٧ تموز الجاري - أنه من المتوقع تحسن النمو على المدى المتوسط مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

ولفت التقرير، إلى أن المخاطر الراهنة، تنبع في الأساس من جوانب عدم اليقين بشأن مستقبل أسعار النفط، إلى جانب التساؤلات حول كيفية تأثر الاقتصاد بالإصلاحات الجارية، "تراجع مستوى التوظيف، وارتفع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين إلى ١٢,٣ بالمائة".

وتعرضت السعودية إلى هبوط حاد في إيراداتها المالية، منذ النصف الثاني من ٢٠١٤، بفعل هبوط أسعار النفط الخام، ما دفعها لتنفيذ إجراءات تقشفية.

وأعلنت السعودية العام الماضي، عن رؤية مستقبلية ٢٠٣٠ تستهدف تنويع مصادر الدخل، وخفض الاعتماد على النفط الذي يشكل أكثر من ٧٥ بالمائة من مصادر الدخل.

ووفق التقرير، توقع المجلس التنفيذي للصندوق، أن يشهد عجز المالية العامة انخفاضاً في السنوات القادمة، لينخفض من ١٧,٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦ إلى ٩,٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧، وأقل بقليل من ١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي مع حلول ٢٠٢٢.

وبين التقرير، أن تحقيق الخفض في العجز، يأتي على افتراض الالتزام بالمواعيد التي حددها "برنامج تحقيق التوازن المالي" للإصلاحات الكبيرة في الإيرادات غير النفطية، وزيادات أسعار الطاقة، وتحقيق وفورات التشغيل والإنفاق التي حددها "مكتب ترشيد الإنفاق".

ورجح التقرير أن يستمر تمويل عجز الموازنة السعودية، بمزيج من عمليات السحب من الأصول والاقتراض الداخلي والخارجي.

وقال المديرون التنفيذيون للصندوق ضمن التقرير، إن الاقتصاد السعودي يواصل التكيف مع آثار انخفاض أسعار النفط، وإجراءات الضبط المالي الجارية، ولكن النمو غير النفطي من المتوقع أن يتحسن هذا العام.

وأثنى المديرون على جهود السلطات لزيادة الإيرادات غير الضريبية، مشددين على أهمية إقامة نظام ضريبي فعال وكفء.

وأشاروا إلى ما تم مؤخرا من تطبيق الضرائب الانتقائية على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، كما رحبوا بالتزام السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مطلع ٢٠١٨.

وضريبة السلع المنتقاة خاصة بالمنتجات التي تتسبب في أضرار على الصحة، كمشتقات التبغ ومشروبات الطاقة تبلغ ضريبتها ١٠٠ بالمائة، فيما ستكون ٥٠ بالمائة على المشروبات الغازية. وأعلنت الرياض نهاية العام الماضي، عن موازنة ٢٠١٧ بإجمالي نفقات تبلغ ٨٩٠ مليار ريال (٢٣٧,٣ مليار دولار)، وبعجز مُقدر قيمته ١٩٨ مليار ريال (٥٢,٨ مليار دولار).

وتنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي.

واشنطن تدرس فرض عقوبات مالية للتأثير على عائدات فنزويلا من النفط

هيوستون، واشنطن - "رويترز": تدرس الولايات المتحدة فرض عقوبات مالية على فنزويلا، من شأنها وقف دفع ثمن النفط الفنزويلي بالدولار، وذلك حسبما قال مسؤول كبير بالبيت الأبيض ومستشار على دراية مباشرة بالمباحثات.

وقد تؤدي هذه الخطوة إلى تقليص كبير لصادرات فنزويلا العضو في "أوبك" من النفط الخام وحرمان حكومتها الاشتراكية من العملة الصعبة.

وقال المصدران لرويترز: إن العقوبات التي تمنع قيام شركة بتروليوس دي فنزويلا الحكومية بأي تعاملات بالعملة الأميركية من بين أشد التدابير المختلفة التي يناقشها البيت الأبيض والتي لها صلة بالنفط.

وتهدف الإدارة إلى الضغط على الرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو لوقف خطط لإنشاء مجلس تشريعي جديد مثير للجدل يقول منتقدون: إنه سيعزز وضعه كدكتاتور.

ويشهد الاقتصاد الفنزويلي المعتمد على النفط ركوداً شديداً وانهياراً للعملة المحلية ويواجه مادورو اضطرابات مناهضة للحكومة منذ شهور، أدت إلى سقوط نحو ألف قتيل.

وسيؤدي فرض عقوبات على التعامل بالدولار إلى زيادة صعوبة تدبير حكومة مادورو سيولة نقدية لدفع الديون وتمويل واردات السلع الأساسية.

وامتنع البيت الأبيض عن التعليق على العقوبات التي يجري بحثها. ولم ترد شركة بتروليوس دي فنزويلا ووزارة النفط الفنزويلية على طلبات للتعليق.

وتشبه التدابير الأميركية التي يجري بحثها الإجراءات التي فُرضت ضد إيران بسبب برنامجها النووي والتي قلصت صادرات النفط الإيرانية إلى النصف.

النفط يهبط نحو ٢,٥٪ بعد تقرير يتوقع زيادة إنتاج "أوبك"

نيويورك - "رويترز": هبطت أسعار النفط بنحو ٢,٥ بالمئة في تسوية تعاملات، الجمعة، بعد أن توقع تقرير لشركة استشارية ارتفاع إنتاج "أوبك" في تموز على الرغم من تعهد المنظمة بكبح الإنتاج ما جدد المخاوف في السوق من استمرار تخمة المعروض من الخام.

وجرت تسوية العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت على انخفاض قدره ١,٢٤ دولار، أو ما يعادل ٢,٥٢ بالمئة، إلى ٤٨,٠٦ دولار للبرميل بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي ١,١٥ دولار بما يعادل ٢,٤٥ بالمئة إلى ٤٥,٧٧ دولار للبرميل.

وسجل الخامان خسائر أسبوعية تجاوزت ١,٦ بالمئة بعد أن قالت بترو- لوجيستكس التي ترصد توقعات معروض "أوبك" إن إنتاج المنظمة من الخام سيزيد ١٤٥ ألف برميل يوميا هذا الشهر ليتجاوز الإجمالي ٣٣ مليون برميل يوميا.

وأضافت أن زيادة المعروض من السعودية والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا ستقود زيادات الشهر الحالي.

كانت "أوبك" وبعض الدول غير الأعضاء مثل روسيا قد اتفقوا على خفض

الإنتاج ١,٨ مليون برميل يوميا بين كانون الثاني من العام الحالي ونهاية آذار ٢٠١٨.

وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة، الجمعة، إن الشركات الأميركية خفضت عدد منصات الحفر النفطية بواقع حفارة واحدة في الأسبوع المنتهي في ٢١ تموز. بيد أن محللين أشاروا إلى أن الانخفاض هو على الأرجح وقفة قصيرة في تعافي أنشطة الحفر الذي من المتوقع أن يستمر حتى العام ٢٠١٩ على الأقل.